

انعكاس فهم الهيكلية المالية في تحديد وتقييم المخاطر الجوهرية وتعزيز جودة التدقيق الخارجي

صدام كاظم هاشم

أستاذ مساعد دكتور، قسم الرقابة المحاسبية والمالية، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، الجادرية،
بغداد، العراق

sadam1980@nahrainuniv.edu.iq

<https://orcid.org/0000-0003-3543-8101>

المخلص

يعد فهم الهيكلية المالية من أهم الأمور تهم مستخدمون القوائم المالية لأنها تؤثر على الأداء المالي للشركات، وذلك بسبب توافر العديد من البدائل التمويلية ترغب الشركة في تولفها بشكل مناسب، وقد تتعرض الشركة للخطر مالي المؤثرة في الهيكلية، مما يجب اتخاذ إجراءات من المدقق الخارجي من خلال تحديد مدى تعرضها للمخاطر وتقييم فعالية استراتيجياتها لإدارة تلك المخاطر. تعتمد عملية القياس على الأدوات والأساليب مختلفة التي توفر رؤى دقيقة حول المخاطر المحتملة وتأثيرها المالي، من أجل تعزيز جودة التدقيق والذي يقاس بواسطة معرفة مدى الامتثال للمعايير التدقيق ومعايير الأداء في عملية التدقيق. ومدى إمكانية المدقق في تشخيص الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية،

ان الربط بين أكثر من متغيرات في هذا البحث يعد خطوه مهمة حيث لم تتطرق دراسات السابقة لها، ويهدف البحث الى تحديد الإجراءات التدقيق عند تحليل الهيكلية المالية في القوائم المالية من خلال دراسة النسب المالية مع بيان مؤثرات بعض المتغيرات الاقتصادية مثلا أسعار الفائدة، ومعدل التضخم على نتيجة التحليل مع مقارنة مدى توافر مؤشرات جودة التدقيق.

واعتمد البحث في الجانب التطبيقي على تحليل القوائم المالية لثلاث سنوات لعينة البحث التي تشمل مصرف أشور الدولي للاستثمار وشركة النخبة واحتساب النسب المالية و تطبيق انموذج تحديد وتقييم المخاطر التدقيق المقترح وقياس جودة التدقيق جراء ما برز من نتائج تحليل واقع تقارير التدقيق الخارجي، وتوصل البحث الى العديد من الاستنتاجات وهي وجود علاقات مترابطة بين متغيرات البحث تساهم في تخطيط التدقيق بشكل ذات

يعزز جودته من جهة أخرى وإعطاء صورة حقيقية عن عدالة القوائم المالية التي يخدم مستخدمي تلك القوائم
للاتخاذ القرارات المناسبة، وهذه الاستنتاجات لها أهمية في قطاعي المصارف والمقاولات.
الكلمات المفتاحية: الهيكلية المالية، المخاطر المالية، جودة التدقيق.

Reflecting the understanding of financial structure in identifying and assessing core risks and enhancing the quality of external audit

Saddam Catea Hashmi

Assistant Professor, Department of Accounting and Financial Control, College of Business
Economics, AL-Nahrain University, Jadriya, Baghdad, Iraq
sadam1980@nahrainuniv.edu.iq
<https://orcid.org/0000-0003-3543-8101>

Abstract

Understanding the financial structure is one of the most important matters of interest to users of financial statements because it affects the financial performance of companies, due to the availability of many financing alternatives that the company wants to compose appropriately, and the company may be exposed to financial risks affecting the structure, which requires the external auditor to take action by determining the extent of its exposure to risks and evaluating the effectiveness of its strategies to manage those risks. The measurement process depends on different tools and methods that provide accurate insights into potential risks and their financial impact, in order to enhance the quality of the audit, which is measured by knowing the extent of compliance with auditing standards and performance standards in the audit process. And the extent of the auditor's ability to diagnose errors and material violations in the financial statements.

The link between more than one variable in this research is an important step as previous studies did not address it, and the research aims to identify audit procedures

when analyzing the financial structure in the financial statements by studying the financial ratios with a statement of the effects of some economic variables, such as interest rates and inflation rates on the result of the analysis, while comparing the availability of audit quality indicators. The research relied on the applied aspect on analyzing the financial statements for three years for the research sample, which includes Ashur International Investment Bank and Al-Nokhba Company, calculating financial ratios, applying the proposed audit risk identification and assessment model, and measuring the quality of the audit as a result of the results of the analysis of the reality of external audit reports. The research reached many conclusions, namely the existence of interconnected relationships between the research variables that contribute to planning the audit in a way that enhances its quality on the other hand, and giving a true picture of the fairness of the financial statements that serve the users of those statements to make appropriate decisions. These conclusions are important in the banking and contracting sectors.

Keywords: Financial structure, Financial risks, Audit quality.

المقدمة

يساهم البحث في توضيح العلاقة بين فهم الهيكلية المالية والمدقق الخرجي وتحديد الاستجابات المقيمة للمدقق جراء تعيين وتقييم المخاطر الجوهرية في القوائم المالية ومن جهة أخرى يدعم التدقيق دون تحمل الالتزام بعدم بذل العناية اللازمة في العمل وهذا لم تتطرق لها الدراسات السابقة.

إذا تناولت دراسة (افرام، 2024) التحليل المالي للمخاطر السيولة فقط ، واما دراسة (عبد القادر و عبد الباسط، 2024) ركزت على تأثير الهيكلية المالية على ربحية فقط ، ودراسة (الجوهر، البلداوي، عبد، و العبيدي، 2021) ركزت على دور التدقيق الخرجي في تحديد وتقييم المخاطر التدقيق دون الطريقة المناسبة، ويهدف البحث الى تحديد الإجراءات التدقيق عند تحليل الهيكلية المالية في القوائم المالية من خلال دراسة النسب المالية مع بيان مؤثرات بعض المتغيرات الاقتصادية مثلا أسعار الفائدة، ومعدل التضخم على نتيجة التحليل مع مقارنة مدى توافر مؤشرات جودة التدقيق.

يقدم البحث معلومات غنية حول تحسين إجراءات التدقيق وتعزيز جودته وفق ما جاء من نتائج تحليل الهيكلية المالية وتحديد وتقييم المخاطر وفق انموذج المقترح.

1. منهجية البحث

1-1. مشكلة البحث:

أن عدم فهم الهيكلية المالية وطبيعة التمويل للمشركات عند تخطيط عمل التدقيق يؤدي الى ابداء رأي غير دقيق في عدالة القوائم المالية، وبالتالي يكون الأخير مسؤولاً أمام مستخدمو تلك القوائم جراء تقصير في إعطاء العناية المهنية اللازمة الذين يستندون في اتخاذ قراراتهم وفق القوائم المالية المدققة، وصاغ الباحث مشكلة بالتساؤلات أدناه.

هل تؤثر فهم الهيكلية المالية في تحديد وتقييم المخاطر الجوهرية في تعزيز جودة التدقيق؟

2-1. أهمية البحث:

يساهم البحث في توضيح العلاقة بين فهم الهيكلية المالية من قبل المدقق الخرجي وتحديد الاستجابات المقيمة للمدقق جراء تحديد وتقييم المخاطر الجوهرية في القوائم المالية ومن جهة أخرى يدعم عمل المدقق بدون تحمل مسؤولية عدم بذل العناية اللازمة في العمل وهذا لم تتطرق لها الدراسات السابقة.

3-1. أهداف البحث:

- توضيح الإطار النظري للمتغيرات البحث ودراسة العلاقات المترابطة بينهما، مما يساهم في تخطيط التدقيق بشكل ذات يعزز جودته من جهة أخرى وإعطاء صورة حقيقية عن عدالة القوائم المالية مما يخدم مستخدمي تلك القوائم لاتخاذ القرارات المناسبة.
- تحديد الإجراءات التدقيق عند تحليل الهيكلية المالية في القوائم المالية بواسطة دراسة النسب المالية مع بيان تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية مثلاً أسعار الفائدة، ومعدل التضخم على نتيجة التحليل مع مقارنة مدى توافر مؤشرات جودة التدقيق.

4-1. فرضيات البحث:

يفرض البحث أن فهم طبيعة الهيكلية المالية وأساليب تمويلها لها الأثر في دقة تحديد وتقييم المخاطر مما يعزز مؤشرات جودة التدقيق الخرجي.

5-1. منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي في الجانب النظري والمنهج الاستقرائي في الجانب العملي.

6-1. حدود البحث:

– الحدود الزمانية: (2021-2023)

– الحدود المكانية: العراق (مصرف اشور الدولي للاستثمار، وشركة النخبة للمقاولات العامة والاستثمارات العقارية).

7-1. مصادر جمع البيانات

– الجانب النظري: (الكتب، والاطراح والرسائل الاكاديمية، والبحوث في مجلات، والانترنت).
– الجانب العملي: (البيانات المالية السنوية المنشورة، تقارير التدقيق الخرجي، تطبيق انموذج تحديد وتقييم المخاطر).

2. الجانب النظري

1-2 تعريف الهيكلية المالية

هو المزيج من التمويل الداخلي والخرجي الذي يجعل تكلفة رأس المال في أدنى حد ممكن لها. وإذا ما استطاعت الشركة تحقيق تلك النسبة، فإنها بذلك تعظم ثروة مالكي الشركة وبتحقيق أدنى نسبة لتكلفة رأس المال، فإن قابلية الشركة في إيجاد فرص استثمارية جديدة تزداد، وأيضا تحقيق منافع من وجهة النظر الاجتماعية، حيث ينجم عنه الاستخدام العقلاني والرشيد لموارد المجتمع، ونتيجة زيادة ثروته الكلية من خلال استغلال الفرص الاعمال للشركات وزيادة معدل الاستثمار الاقتصادي. (حمزة و مصطفى، 2021)

وعرف أيضا بأنه اجمالي مورد التمويل التي تعتمد عليها الشركات في توليفه من الأموال الخاصة والقروض من اجل القيام بعملياتها الاستغلالية أو الاستثمارية بما يمكنها من تعظيم العائد تحت شرط تدنيه التكاليف. (عبد القادر و عبد الباسط، 2024)

ومن أولى مهمات الإدارة المالية إدارة الهيكل المالي مستهدفه تعظيم العائد على حق الملكية، فقد يترتب على تحديد الهيكل المالي الأمثل تدنيه معدل كلفة التمويل، مما يؤدي الى تعظيم العائد على حق الملكية،

وعليه ينبغي تحديد مزيج التمويل الذي يؤدي الى تعظيم ربحية الشركة، وهذا بدوره يتطلب تحديد النسبة الملائمة لكل من التمويل الممتمك والمقترض في الهيكل المالي نظراً لاختلاف درجة المخاطر التي تتعرض لها الشركة باختلاف نسبة كل منهما في الهيكل المالي، وتعد أفضل توفيق بينهما في الهيكل المالي هي تلك تولزن بين المخاطر والعائد. (العامري، 2010)

وهذه المخاطر وهي عبارة عن مؤشرات ودلائل تقوم بإنذار الأطراف الداخلية والخارجية باحتمال حدوث مشاكل، وهذه المخاطر بشكل فردي لا يعطي دلالة عن تدهور وضعية الشركة لكن تراكمها قد يكشف عن وجود مشاكل في الشركة يجب تحديدها ومعالجتها مثلاً انخفاض في الأرباح، نقص السيولة انخفاض في رأسمال العامل. (دواودة، 2015)، وتعرض الشركة للفشل عندما تتبع سياسة تمويلية تعتمد أساساً على الاقتراض. (وهبة و مهرا، 2021)

ويقوم المدقق بقياس اتجاه المعلومات لعناصر القوائم المالية أو بعضها لتحديد التغيرات من سنة الى أخرى واتجاه هذه التغيرات الى الارتفاع أو الانخفاض أو المحافظة على نفس المستوى. (محمد وراشد، 2012)

2-2 أنواع المخاطر المالية

تتعرض الشركات لعدد من المخاطر المالية ومنها:

1-2-2 المخاطر الداخلية

1. مخاطر السيولة: هي عدم استطاعت الشركة على الوفاء بالمطلوبات عند الاستحقاق، وتقاس بنسبة السيولة (نسيه التداول، نسبة صافي رأس المال العامل)، من خلال مقارنة النقد والموجود المتداول السريع التحول الى نقد مع التزامات الدفع الخاص بها، وإذا كانت تغطية الموجودات المتداولة غير كافية، فإنه يدل على وجود مخاطر مالية. (افرام، 2024)،

2. مخاطر كفاية رأس المال: وهي فقد كفاف رأس المال لتقليل الخسائر التي يمكن أن تنشأ حيث لا يمكن للشركة من الاستمرار عندما تصل قيمة الموجودات أدنى من إجمالي التزاماته. (طعيس، 2023)

2-2-2 المخاطر الخارجية

1. مخاطر أسعار الفائدة: يعد سعر الفائدة من الأدوات المهمة التي تستعملها الدولة عن طريق المؤسسات النقدية لتحقيق أهدافها وذلك يعتمد بالدرجة الأولى على مدى تطور النظام المالي

والمصرفي في كل بلد أن أسعار الفائدة ليست متشابهة و نفسها في جميع الأسواق، فأحد العوامل التي تؤثر في أسعار الفائدة هو سعر الصرف بين العملاتين، وحتى في أسواق المال العامة فان أسعار الفائدة وأسعار الصرف مرتبطة ببعضها ارتباطا قويا وهذه العلاقة يشار إليها بتبادل أسعار الفائدة، وتبادل القوة الشرائية هي علاقة بين أسعار الصرف وأسعار الفائدة الفورية والآجلة لكلا البلدين. (عبد الحكيم و مظلوم، 2022)

2. مخاطر التضخم: وهي الحاصلة عن الزيادة العامة في الأسعار ومن ثم انخفاض القيمة الشرائية للعملة. ومن الصعب معرفة أسباب المخاطر التي تؤدي إلى تراجع نشاط الشركة. فكل الدراسات والإحصائيات تبين أن هذه المشاكل تعود بدرجة كبيرة اسباب داخلية، أو اسباب خارجية تتعلق بالظروف الاقتصادية. من هنا يبرز دور التدقيق الخارجي في تحديد وتقييم المخاطر تلك المخاطر.

2-3. استجابة المدقق الخارجي للمخاطر المقيمة وتعزيز جودة التدقيق

عرفت جودة التدقيق بانها امكانية المدقق في تشخيص الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية والافصاح عنها، فضلاً عن خفض عدم تشابه المعلومات بين الإدارة والمساهمين وبنتييجة رعاية مصلحة المساهمين وذلك بوجود انفصال الملكية عن الإدارة، وأيضا عرفت بانها مدى الالتزام المدقق بالمعايير الدولية للتدقيق وتنفيذ العديد من المداورات المتعلقة بها في التدقيق. (الشمري و المعموري، 2024)،

وجب ذلك الالتزام المدقق بالمعايير التدقيق الدولية ذات العلاقة ومنها، معيار الدولي للرقابة الجودة (ISQM-1) أن تحصل الشركة (المدقق) على المعلومات حسبما تراه ضرورياً في الظروف قبل الموافقة على العمل معين مع عميل جديد. (الاتحاد الدولي للمحاسبين ، 2014)، وهذا ما نص عليه أيضا معيار التدقيق الدولي (ISA-200) حول تمكين المدقق بلوغ جميع المعلومات عندما تكون الإدارة والمكلفين بالحكومة على درأيه بها والتي تكون ذات صلة بإعداد القوائم المالية . (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، 2023).

بذلك يكون المدقق ملزم بكتيف منهج التوجيه والاشراف والفحص بناءً على مخاطر التحريف الجوهرية التي تم تقييمها هذا ما نص عليه معيار التدقيق (ISA-220)، وتوثيق اعمال التدقيق المتعلقة بتلك المخاطر حسب معيار (ISA-230)، ولتحقيق الاستجابة للمخاطر التي تم تعرف عليها فيما يتعلق بتجاوز الإدارة لأدوات الرقابة، يجب على المدقق تحديد ما اذا كان بحاجة الى تنفيذ اجراءات تدقيق أخرى لا تغطيها الإجراءات التي تم تنفيذها سابقا (ISA-240)، وتحليل الاثار المترتبة على عدم الالتزام المحدد أو المشتبه

في حدوثه له علاقة بتقييم المدقق للمخاطر وقابلية استناد على الإفادات كتابية وأن يتخذ التصرف المناسب (ISA-250)، وتقويم التواصل المتبادل للمدقق والمكلفين بالحوكمة بوضع كافيًا من اجل التدقيق بشأن تقييمه لتلك المخاطر (ISA-250)، ومن ثم تشخيص نقاط الضعف المهمة في الرقابة لداخلية الدالة على عدم وجود الية لتقييم المخاطر داخل شركة مثل فشل الإدارة في التعرف على الخطر تحريف الجوهرية والاستجابة له (ISA-265)، وهذا يتطلب اختيار فريق التدقيق يمتلكون من القدرات والكفاءة للاستجابة للمخاطر المتوقعة (ISA-300)، ويجب أن تحتوي إجراءات تقييم المخاطر ما يلي (ISA-315): (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، 2023)

1. الاستفسارات من الإدارة والافراد الاخرين المعنيين.

2. الإجراءات التحليلية.

3. الملاحظة والفحص المادي.

وذلك لفهم المقاييس المستخدمة داخلياً أو خارجياً لتقييم الأداء المالي للشركة.

ويرى الباحث يمكن استعمال إجراءات أخرى لتقييم الأخطاء على سبيل المثال استعانة بخبراء ذوي اختصاص لتقييم المخاطر حسب طبيعة نشاط الشركة الخاضعة للتدقيق.

2-4 العوامل المؤثرة في جودة التدقيق

إذا توفر جودة التدقيق عالي فسيتم تقليل عدم تناسق المعلومات بشكل كبير والتوافق المناسب بين المعلومات المتاحة للإدارة والمستخدمون الآخرون، ويخلق قيمة لهم بسبب زيادة الثقة المعقولة ضد أي احتيال وأخطاء في القوائم المالية وصافي الدخل المعلن (بريسم و دستجردي، 2024). وهناك عدة عوامل مؤثرة في الجودة وهي: (القريشي، 2011)

1. العوامل ذات العلاقة بالمدقق الخارجي ومكاتب التدقيق، أن التعلم يحدث للمدقق مع تزايد الخبرة مع الزبون ومن ثم تحقق كفاية أكبر في حجم وتقييم الأدلة. (جمعة، 2011)، وحجم المكتب التدقيق ومدة ارتباط المدقق مع الزبون ونمط استراتيجية التدقيق المنفذة. (راضي، 2011)

2. العوامل ذات العلاقة بالمشركة الخاضعة للتدقيق ومستخدمين تقرير المدقق الخارجي.

وهناك عوامل أخرى وردت في بعض دراسات التي تصف جودة التدقيق في ضوء المخاطر التدقيق بحيث أن وجود خدمات جودة مرتفعة تعكس مخاطر التدقيق أقل، وهو ما يعني وجود علاقة بين مخاطر التدقيق وجودته. (راضي، 2011)

5-2 أنواع مخاطر التدقيق وطرق تحديدها وتقييمها

عرفت المخاطر التدقيق من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ACPA في المعيار (47) بأنها: "المخاطر الناتجة عن اخفاق المدقق في اعطاء رأي مناسب، بالقوائم المالية وتحتوي على أخطاء جوهرية" وعرفها مجلس المعايير الرقابية والمحاسبية العراقي الفقرة (5) من دليل التدقيق (4) "قيام المدقق بإعطاء رأي غير مناسب على بيانات مالية محرفة بدرجة جسيمة"، وتقسم المخاطر الى الأنواع الاتية: (الجوهر، البلداوي، عبد، و العبيدي، 2021)

ويرى الباحث بانها ضعف الاستجابة المدقق لتقييمات المخاطر يؤدي على عكس رأي المفصح عنه في تقرير لوجود أخطاء جوهرية.

1. المخاطر الملازمة: وعرفت من قبل (IFAC) في المعيار الدولي (IAS-400) هي امكانية رقم ما أو مجموعة من لرقام للتلاعب والتزوير)، والتي من الممكن أن تكون ملموسة متفردة أو عند تجميعها مع تلاعبات أو تزويرات أخرى، والتي توجد في لرصدة حسابات أو في مجموعة معاملات أخرى مع فرض عدم وجود عناصر رقابة داخلية ذات العلاقة، وتكون العلاقة عكسية بين هذه المخاطر ومخاطر الاكتشاف وبالعلاقة طردية مع حجم الأدلة التدقيق. (رينزو و لوبك، 2009)

2. مخاطر الرقابة: هي مخاطر الأخطاء التي قد تجد في رقماً ما أو مجموعة من الاحداث، وتكون ملموسة بشكل منفرد أو عند تجميعها مع اخطاء أخرى. ولم تمنع أو تكتشف في الوقت المناسب من خلال النظام المحاسبي أو الرقابة الداخلية. وتوجد علاقة عكسية بين هذه المخاطر ومخاطر الاكتشاف بينما توجد علاقة طردية بين هذه المخاطر وحجم الأدلة التدقيق. (رينزو و لوبك، 2009)

3. مخاطر الاكتشاف: عرفها AICPA بانها تظهر عندما يؤدي التدقيق إجراءاته إلى اثبات عدم وجود تلاعب وتزوير في أحد لرقام أو في نوع معين من المعاملات والعكس صحيح، وتكون ملموسة إذا اجتمع مع تلاعب وتزوير في لرصدة أخرى، أو في أنواع أخرى من المعاملات، وهناك ملاحظتين تتعلق بهذه المخاطر وهي: (رينزو و لوبك، 2009)

1. تتوقف قيمة الخطر على باقي مخاطر المحدد في المعادلة ادناه، ويمكن تغييرها في حالة قيام المدقق بتغيير قيمة أحد المخاطر الأخرى.
2. يحدد هذا الخطر حجم الأدلة الأساسية التي يخطط المدقق لجمعها، والعلاقة عكسياً بينهما. وقياس المخاطر وفق المعادلة الآتية:

$$\text{مخاطر التدقيق} = \text{المخاطر الملازمة} * \text{المخاطر الرقابة} * \text{المخاطر الاكتشاف}$$
$$\text{Audit Risk} = \text{Inherent Risk} * \text{Control Risk} * \text{Detection Risk}$$

وسيتم تطبيق المعادلة أعلاه في الجانب العملي من البحث ومن اجل تخطيط عملية التدقيق في ضوء تقدير المخاطر المالية، يجب على المدقق مراعاة ما يلي: (على و شحاته، 2014)

1. أن يقوم بتحليل مالي تفصيلي بما في ذلك تحليل النسب المالية والمقارنات على مستوى القطاع التي تعمل بها الشركات.
 2. أن يستخدم مخرجات هذا التحليل في تقدير مخاطر الرقابة والمخاطر الملازمة وصولاً لمستوى مخاطر الاكتشاف المقدر.
- وبعد ذلك يقوم المدقق بعملية الفحص وتدقيق لأي بند معرض للمخاطر فكلما كانت هناك احتمالات كبيرة لتعرضه للمخاطر والتحري عن ادلة كافية ومقنعة تثبت عم وجود الاحتمالات. (عثمان، 1999)

3. الجانب العملي

1-3 نبد تعريفية عن عينة البحث

1-1-3 مصرف اشور الدولي للاستثمار

تأسس المصرف في سنة 2005 كشركة مساهمة خاصة في العراق. يتميز المصرف بخبرته الطويلة التي تمتد لمدة 19 عامًا في تقديم خدمات مصرفية متميزة ومتكاملة. تطور المصرف ليصبح أول مصرف استثماري في

العراق يقدم حزمة شاملة من الخدمات. في سنة 2014، تم رفع رأسمال المصرف إلى 250 مليار دينار عراقي، ما يعادل تقريباً 215 مليون دولار، وعدد فروع بلغ 11 فرع، مما يعكس نمو الأعمال والنجاح البارز الذي حققه المصرف على مر السنوات .

2-1-3. شركة النخبة للمقاولات والاستثمارات العقارية

تأسست للمشركة في سنة 2001. وهي شركة مساهمة، مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية منذ سنة 2004 وبراس مال (2) مليار دينار عراقي، وتعمل في قطاع السلع الرأسمالية وتحديدًا في مجال البناء والهندسة. لديها 9 فروع تعمل في جميع أنحاء العراق.

2-3 دراسة تحليلية للقوائم المالية للسنوات (2021-2023) لعينة البحث

يأتي في مقدمة فهم طبيعة الهيكلية المالية لمشركة من خلال توافر المعلومات المحاسبية وتحليل القوائم المالية لمعرفة أن كانت الأرقام والنسب المالية متطابقتان مع توقعات المدقق، والتي تعد من الإجراءات التحليلية في مجال التدقيق، حيث تمثل المؤشرات المالية العلاقات المختلفة بين عناصر القوائم المالية بهدف تحديد وتقييم المخاطر المالية التي تتضمنها، والتخطيط لعملية التدقيق، وهي (نسب المديونية، والتداول، وصافي رأس المال العامل، ونسبة مجمل الربح)، وندرج في ادناه جدول يتضمن احتساب النسب المالية.

جدول (1) نتائج احتساب النسب المالية (المبالغ بالدينار) - المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة.

التفاصيل	النسب المالية	2021	2022	2023
مصرف اشور	الموجودات	613,525,839,000	779,419,575,000	757,756,437,000
	المطلوبات	332,130,921,000	485,090,691,000	450,918,079,000
	حقوق الملكية	281,394,918,000	294,328,884,000	306,838,358,000
	نسبة الديون / الموجودات	54%	62%	60%
	نسبة الديون / حقوق الملكية	118%	165%	147%
شركة النخبة	الموجودات	2,640,056,096	2,648,601,849	3,050,469,589
	المطلوبات	118,070,091	118,711,022	50,399,110
	حقوق الملكية	2,521,986,005	2,529,890,827	3,000,070,479
	نسبة الديون / الموجودات	4%	4%	2%
	نسبة الديون / حقوق الملكية	5%	5%	2%
مصرف اشور	الموجودات المتداولة (1)	582,648,480,000	736,760,086,000	695,971,721,000
	المطلوبات المتداولة (2)	275,462,512,000	424,812,384,000	405,565,180,000
	نسبة التداول (2/1)	212%	173%	172%
	نسبة صافي رأس المال العامل (2-1)	307,185,968,000	311,947,702,000	290,406,541,000

3,049,980,712	1,609,869,874	1,601,025,521	الموجودات المتداولة (1)	شركة النخبة
43,089,148	41,126,648	41,126,648	المطلوبات المتداولة (2)	
7078%	3914%	3893%	نسبة التداول (2/1)	
3,006,891,564	1,568,743,226	1,559,898,873	نسبة صافي رأس المال العامل (2-1)	مصرف اشور
31,382,347,000	18,462,787,000	10,304,942,000	مجمل الربح (3)	
39,318,830,000	30,733,944,000	22,535,642,000	الإيرادات (4)	
80%	60%	46%	نسبة مجمل الربح (4/3)	
477,489,614	8,545,753	6,391,348	مجمل الربح (3)	شركة النخبة
49,361,103	49,361,103	47,150,507	الإيرادات (4)	
967%	17%	14%	نسبة مجمل الربح (4/3)	

وفي ادناه نتائج التحليل المالي:

1-1-3. مصرف اشور

1. (نسبة الديون / الموجودات): أظهرت اقل نسبة في سنة 2021 اذ بلغت 54%، واعلى نسبة في سنة 2023 إذا بلغت 60%، وهذه النسبة تشير إلى أن المصرف يزداد اعتماده على الديون لتمويل أصوله، مما قد يعكس وجود مخاطر. فكلما كانت النسبة مرتفعة، تدل على وجود مخاطر مالية أعلى.
2. (نسبة الديون / حقوق الملكية): أظهرت اقل نسبة في سنة 2021 اذ بلغت 118%، واعلى نسبة في سنة 2022 إذا كانت 165%، وهذه النسبة تشير إلى أن المصرف، أن زيادة هذه النسبة عبر السنوات قد تشير إلى أن المصرف يواجه مستوى مرتفعاً من المديونية مقارنة بحقوق الملكية. يعتبر هذا مؤشراً على المخاطر المالية المرتفعة، أن تزايد المطلوبات قد تؤدي إلى ضغوط على التدفقات النقدية وقدرة المصرف على تحمل الأعباء المالية. ويتوجب على المدقق مراقبة هذه النسب بشكل دوري للتأكد من عدم تجاوز مستويات معينة قد تعرضه للمخاطر المالية.
3. نسبة التداول: انخفضت من 212% في 2021 إلى 172% في 2023، لكنها ما زالت تشير إلى قدرة المصرف على تغطية مطلوبات قصيرة الأجل.
4. صافي رأس المال العامل: تحول من سالب في 2021 إلى إيجابي في 2022، مما يعكس تحسناً في السيولة، رغم تراجع طفيف في 2023.
5. نسبة مجمل الربح: ارتفعت من 46% في 2021 إلى 80% في 2023، مما يعكس تحسناً كبيراً في كفاءة العمليات التشغيلية.

2-2-3. شركة النخبة للمقاولات العامة والاستثمارات العقارية

1. (نسبة الديون / الموجودات): حققت الشركة اقل نسبة في سنة 2023 اذ بلغت 2%، واما باقي السنوات بلغت 4%، وهذه النسبة تشير إلى أن الشركة تقلل اعتمادها على الديون في تمويل موجوداتها، مما يقلل من المخاطر المالية.

2. (نسبة الديون / حقوق الملكية): حققت الشركة اقل نسبة في سنة 2023 اذ بلغت 2%، وباقي السنوات بلغت 5%، وهذه النسبة تعني أن الشركة تمول عملياتها بشكل أساسي من حقوق الملكية، مع تقليص استخدام الديون بشكل تدريجي.

3. نسبة التداول (Liquidity Ratio): حققت الشركة ارتفاع كبير في نسبة كانت اقل نسبة في سنة 2021 اذ بلغت 3893% واعلى نسبة في سنة 2023 اذ بلغت 7078%، وهذه النسبة تشير إلى أن الشركة لديها أصول متداولة كثيرة مقارنة بالمطلوبات المتداولة، وقادرة على سداد أي التزامات قصيرة الأجل بسهولة.

4. نسبة صافي رأس المال العامل (Working Capital): تظهر نتائج أن النسب ايجابية تشير إلى أن الشركة تملك ما يكفي من الموجودات المتداولة لتغطية التزاماتها قصيرة الأجل. وفي السنوات الثلاث، ولا تعاني من نقص في رأس المال العامل.

5. نسبة مجمل الربح (Gross Profit Margin): حققت الشركة اقل نسبة في سنة 2021 اذ بلغت 14%، واعلى نسبة في سنة 2023 اذ بلغت اعلى نسبة 967%، وتعني وجود تحسن ضخم في الربحية. قد يكون هذا نتيجة لزيادة نتيجة انجاز مقاولات ولأ توجد مخاطر.

3-3. تحليل تأثير أسعار الفائدة ومعدل التضخم العام في العراق على أداء المالي لعينة البحث وفق نتائج التحليل لمالي

يحتاج المدقق أن يتعرف على الموضوعات الاقتصادية الجارية وأثرها على النشاط التي تعد من الإجراءات الأولية لعملية التدقيق قبل اتخاذ الموافقة على تدقيق حسابات أو الاستمرار مع عميل معين عملية الحصول على درجة معقولة من الفهم لطبيعة الاعمال والقطاع التي تعمل بها الشركات لمعرفة ذلك تم اعتماد المتغيرات الاقتصادية هي أسعار الفائدة، ومعدل التضخم للسنوات (2023-2021) وكما مبين في جدول (2) ادناه:

جدول (2) المتغيرات الاقتصادية

السنة	أسعار الفائدة %	معدل التضخم %
2023	6.5	4.4
2022	6.5	5
2021	7	6

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير السياسة النقدية الصادرة من البنك المركزي العراقي

3-3-1. مصرف آشور

1. أسعار الفائدة %7 في 2021 و %6.5 في 2022 و 2023 على التوالي، تؤثر على تكلفة الديون. انخفاض أسعار الفائدة قد يساعد المصرف في تحمل تكاليف الديون، ولكن زيادة الاعتماد على الديون كما أظهرت النسب المالية، (نسبة الديون إلى الموجودات ارتفعت من %54 في 2021 إلى %62 في 2022 تزيد من المخاطر المالية.

2. معدل التضخم %6 في 2021 إلى %4.4 في 2023، قد يضغط على تكاليف العمليات. رغم انخفاض التضخم، شهد المصرف زيادة كبيرة في نسبة مجمل الربح من %46 في 2021 إلى %80 في 2023، مما يشير إلى تحسن في الكفاءة التشغيلية.

3. المصرف يظل معتمدًا بشكل كبير على الديون، مع (نسبة الديون إلى حقوق الملكية)، التي ارتفعت من %118 في 2021 إلى %165 في 2022، مما يعكس مخاطر مالية مرتفعة.

3-3-2. شركة النخبة:

1. أسعار الفائدة المنخفضة ليس لها تأثير كبير نظرًا لانخفاض الاعتماد على الديون كما أظهرتها (نسبة الديون إلى الموجودات).

2. معدل التضخم المنخفض يعزز استقرار التكلفة ويحسن الربحية، كما نرى من التحسن الكبير في نسبة مجمل الربح

3. نسبة التداول المرتفعة جدًا تشير إلى سيولة قوية وزيادة في رأس المال العامل يشير إلى عدم وجود مخاطر في الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.

3-4. تحديد وتقييم المخاطر التدقيق وفق نموذج المقترح

تعد هذه المرحلة من الأمور الأساسية في تخطيط العملية التدقيق في ظل عدم تأكد من الإجراءات التحليلية من حيث ملائمة ادلة الاثبات، وفعالية الرقابة الداخلية وعدالة القوائم المالية، أن وجود مخاطر التدقيق يفترض من المدقق التعامل معها بشكل مناسب.

في مقابل يصعب قياس معظم المخاطر التي يواجهها المدقق ويتطلب ذلك توافر فكر جيد للاستجابة، على سبيل المثال عندما يواجه نشاط الزبون احداث اقتصادية مؤثرة يمكن هذا التغيير أن يؤثر في بعض حسابات المتضمنة في القوائم المالية مثلا امكانية التحصيل من المدينين الخ، ويعد التعامل مع هذه المخاطر بشكل مناسب امر هام لتحقيق جودة التدقيق.

وسيتم تطبيق النموذج المقترح مخاطر التدقيق الذي حدد فيها المخاطر بناء على نتائج التحليل أعلاه، من خلال الآتي:

جدول (3) المخاطر التدقيق حسب الأوزان - المصدر: إعداد الباحث

الوزن	مؤشر المخاطر
1	مقبول
2	منخفض
3	متوسط
4	عالي
10	المجموع
2.5	المتوسط

- إذا كانت النتيجة 4 أو أكثر: مؤشر مخاطر عالية.
- إذا كانت النتيجة بين 3 و 4: مؤشر مخاطر متوسطة.
- إذا كانت النتيجة بين 2 و 3: مؤشر مخاطر منخفضة.
- إذا كانت النتيجة أقل من 2: مؤشر مخاطر مقبولة

جدول (4) تحديد تقييم المخاطر التدقيق في مصرف أشور الدولي - المصدر: إعداد الباحث

التقييم	مستوى الخطر	الإجابة	المؤشرات المعيارية لقياس للمخاطر التدقيق			التفاصيل	ت
			تقييم الخطر	مستوى الخطر	المؤشر		
						مخاطر الاكتشاف (خ ك) (DR)	1
4	عالي	نعم	4	عالي	نعم	هل تم استخدام أسلوب العينات الإحصائية في التدقيق	11
			2	منخفض	كلا		
			4	عالي	عدد اقل	حجم الأدلة الإثبات التي جمعها المدقق لعناصر القوائم المالية الآتية:	12
			2	منخفض	عدد كبير		
4	عالي	اقل				الموجودات المتداولة	121
2	منخفض	كبير				الموجودات الثابتة	122
4	عالي	اقل				المطلوبات	123
4	عالي	اقل				حقوق المساهمين	124
2	منخفض	كبير				الإيرادات	125
2	منخفض	كبير				المصروفات	126
22						النتائج المرجح	
2.2						المتوسط المرجح	
			2	منخفض	نسبة اقل	مخاطر الملازمة (خ ط) (IR) علاقة عكسية مع مخاطر الاكتشاف)	2
			4	عالي	نسبة اعلى	مستوى (حجم) العناصر القوائم المالية (جزء / الكل):	21
4	عالي	92%				الموجودات المتداولة	211
2	منخفض	8%				الموجودات الثابتة	212
4	عالي	60%				المطلوبات	213
2	منخفض	40%				حقوق المساهمين	214
4	عالي	100%				الإيرادات	215
4	عالي	100%				المصروفات	216
20						المجموع	
2						المتوسط	
						خطر الرقابة (خ ق) (r) علاقة عكسية مع مخاطر الاكتشاف)	3
						وجود رقابة داخلية على عناصر القوائم المالية تعمل بفعالية	31
2	منخفض	نعم	2	منخفض	نعم	عدم وجود رقابة داخلية على عناصر القوائم المالية	32
			4	عالي	كلا	قصور في إجراءات رقابة داخلية على عناصر القوائم المالية	33
			3	متوسط	نعم		
2						مجموع	

التقييم	مستوى الخطر	الإجابة	المؤشرات المعيارية لقياس للمخاطر التدقيق			التفاصيل	ت	
			تقييم الخطر	مستوى الخطر	المؤشر			
						مخاطر الاكتشاف (خ ك) (DR)		1
4	عالي	نعم	4	عالي	نعم	هل تم استخدام أسلوب العينات الإحصائية في التدقيق		11
			2	منخفض	كلا	حجم الأدلة الإثبات التي جمعها المدقق لعناصر القوائم المالية الآتية:		12
			4	عالي	عدد اقل	الموجودات المتداولة	121	
			2	منخفض	عدد كبير	الموجودات الثابتة	122	
4	عالي	اقل				المطلوبات	123	
2	منخفض	كبير				حقوق المساهمين	124	
4	عالي	اقل				الإيرادات	125	
4	عالي	اقل				المصروفات	126	
2	منخفض	كبير						
22						النتائج المرجح		
2.2						المتوسط المرجح		
			2	منخفض	نسبة اقل	مخاطر الملازمة (خ ط) (IR) علاقة عكسية مع مخاطر الاكتشاف		2
			4	عالي	نسبة اعلى	مستوى (حجم) العناصر القوائم المالية (جزء / الكل):		21
4	عالي	92%				الموجودات المتداولة	211	
2	منخفض	8%				الموجودات الثابتة	212	
4	عالي	60%				المطلوبات	213	
2	منخفض	40%				حقوق المساهمين	214	
4	عالي	100%				الإيرادات	215	
4	عالي	100%				المصروفات	216	
20						المجموع		
2						المتوسط		
						خطر الرقابة (خ ق) () (r) علاقة عكسية مع مخاطر الاكتشاف		3
						وجود رقابة داخلية على عناصر القوائم المالية تعمل بفعالية		31
2	منخفض	نعم	2	منخفض	نعم	عدم وجود رقابة داخلية على عناصر القوائم المالية		32
			4	عالي	كلا	قصور في إجراءات رقابة داخلية على عناصر القوائم المالية		33
			3	متوسط	نعم			
2						مجموع		
						مخاطر التدقيق المقبولة (خ م ق) () (A R) علاقة طردية مع مخاطر الاكتشاف		4
1	مقبول	نعم	1	مقبول	نعم	قرار المدقق مستوى منخفض من مخاطر المقبولة		41
			4	عالي	نعم	قرار المدقق مستوى عالي من مخاطر المقبولة		42
3						المجموع		
1.5						المتوسط		

نلاحظ أن المخاطر الاكتشاف نسبة 2.2 التي تعد من المخاطر منخفضة، بينما أظهرت نسب مخاطر ملازمة والرقابة 2 تعد أيضا منخفضة لكن تربطها علاقة عكسية مع مخاطر الاكتشاف، ولكي نعرف اجمالي مخاطر التدقيق ينبغي تطبيق المعادلة ادناه:

مخاطر التدقيق = المخاطر الملازمة X المخاطر الرقابة X المخاطر الاكتشاف

$$2.2 \times 2 \times 2 =$$

$$8.8 =$$

تشكل نسبة أكبر من 4 يعني توجد مخاطر عالية يعني على المدقق تخطيط لعملية التدقيق بشكل يضمن تقليل تلك النسبة، مع العلم ان جدول أعلاه تخص سنة 2023 لكونها تلك القوائم الأخيرة الصادرة عن المصرف.

شركة النخبة للمقاولات العامة والاستثمارات العقارية

جدول (5) مخاطر التدقيق شركة النخبة - المصدر: إعداد الباحث

التقييم	مستوى الخطر	الإجابة	المؤشرات المعيارية لقياس للمخاطر			التفاصيل	ت	
			التدقيق	المؤشر	مستوى الخطر			
			4	عالي	نعم	مخاطر الاكتشاف (خ ك) (DR)	1	
						هل تم استخدام أسلوب العينات الإحصائية في التدقيق	11	
2	منخفض	كلا	2	منخفض	كلا	حجم الأدلة الإثبات التي جمعها المدقق لعناصر القوائم المالية الآتية:	12	
			4	عالي	عدد اقل	الموجودات المتداولة	121	
			2	منخفض	عدد كبير	الموجودات الثابتة	122	
						المطلوبات	123	
						حقوق المساهمين	124	
						الإيرادات	125	
						المصروفات	126	
32			النتائج المرجح					
3.2			المتوسط المرجح					
			2	منخفض	نسبة اقل	مخاطر الملازمة (خ ط) (IR) (علاقة عكسية مع مخاطر الاكتشاف)	2	
			4	عالي	نسبة اعلى	مستوى (حجم) العناصر القوائم المالية (جزء / الكل):	21	

2	منخفض	1%				الموجودات المتداولة	211
4	عالي	99%				الموجودات الثابتة	212
2	منخفض	1%				المطلوبات	213
4	عالي	99%				حقوق المساهمين	214
4	عالي	100%				الإيرادات	215
4	عالي	100%				المصروفات	216
20	المجموع						
2	المتوسط						
						خطر الرقابة (خ ق) () c r علاقة عكسية مع مخاطر الاكتشاف	3
2	منخفض	نعم	2	منخفض	نعم	وجود رقابة داخلية على عناصر القوائم المالية تعمل بفعالية	31
			4	عالي	كلا	عدم وجود رقابة داخلية على عناصر القوائم المالية	32
			3	متوسط	نعم	قصور في إجراءات رقابة داخلية على عناصر القوائم المالية	33
2	مجموع						

التقييم	مستوى الخطر	الإجابة	المؤشرات المعيارية لقياس للمخاطر التدقيق			التفاصيل	ت
			تقييم الخطر	مستوى الخطر	المؤشر		
			4	عالي	نعم	مخاطر الاكتشاف (خ ك) (DR)	1
2	منخفض	كلا	2	منخفض	كلا	هل تم استخدام أسلوب العينات الإحصائية في التدقيق	11
			4	عالي	عدد اقل	حجم الأدلة الإثبات التي جمعها المدقق لعناصر القوائم المالية الآتية:	12
			2	منخفض	عدد كبير		
4	عالي	كبير				الموجودات المتداولة	121
2	منخفض	كبير				الموجودات الثابتة	122
4	عالي	كبير				المطلوبات	123
4	عالي	اقل				حقوق المساهمين	124
2	منخفض	كبير				الإيرادات	125
2	منخفض	كبير				المصروفات	126
32	النتائج المرجح						
3.2	المتوسط المرجح						
			2	منخفض	نسبة اقل	مخاطر الملازمة (خ ط) (IR) علاقة عكسية مع مخاطر الاكتشاف	2
			4	عالي	نسبة اعلى	مستوى (حجم) العناصر القوائم المالية جزء / الكل):	21

2	منخفض	1%				الموجودات المتداولة	211
4	عالي	99%				الموجودات الثابتة	212
2	منخفض	1%				المطلوبات	213
4	عالي	99%				حقوق المساهمين	214
4	عالي	100%				الإيرادات	215
4	عالي	100%				المصرفوات	216
20						المجموع	
2						المتوسط	
						خطر الرقابة (خ ق) () c r علاقة عكسية مع مخاطر الاكتشاف	3
2	منخفض	نعم	2	منخفض	نعم	وجود رقابة داخلية على عناصر القوائم المالية تعمل بفعالية	31
			4	عالي	كلا	عدم وجود رقابة داخلية على عناصر القوائم المالية	32
			3	متوسط	نعم	قصور في إجراءات رقابة داخلية على عناصر القوائم المالية	33
2						مجموع	

نلاحظ أن المخاطر الاكتشاف نسبة 2.2 التي تعد من المخاطر منخفضة، بينما أظهرت نسب مخاطر ملازمة والرقابة 2 تعد أيضا منخفضة لكن تربطها علاقة عكسية مع مخاطر الاكتشاف، ولكي نعرف إجمالي مخاطر التدقيق ينبغي تطبيق المعادلة ادناه:

مخاطر التدقيق = المخاطر الملازمة X المخاطر الرقابة X المخاطر الاكتشاف

$$3.2 \times 2 \times 2 =$$

$$12.8 =$$

تشكل نسبة أكبر من 4 يعني توجد مخاطر عالية يعني على المدقق تخطيط لعملية التدقيق بشكل يضمن تقليل تلك النسبة، مع العلم ان جدول أعلاه تخص سنة 2023 لكونها تلك القوائم الأخيرة الصادرة عن الشركة.

3-5. تحليل مدى توافر مؤشرات جودة التدقيق

3-5-1. الإفصاح في تقرير التدقيق عن المخاطر الجوهرية

بعد قيام المدقق بإجراءات التحليلية في فحص الهيكلية المالية وتحديد وتقييم المخاطر الجوهرية، لابد من فحص جودة تقرير المدقق وهل يتضمن ملاحظات حول تلك المخاطر، قام الباحث بإعداد الجدول (6) ادنا التذيي يبين الملاحظات المدرجة في تقرير التدقيق.

جدول (6) نتائج تحليل التقارير المدققين الخارجين لعناصر الجوهرية لعينة البحث

التفاصيل	نتائج التحليل المالي (2023-2021)	تحليل التقارير التدقيق الخارجي (2023 - 2021)																				
	نسبة (الديون / الموجودات) أن المصرف يزداد اعتماده على الديون لتمويل أصوله، مما قد يعكس استراتيجية توسعية أو تحملاً لمخاطر أعلى. بشكل عام، إذا كانت هذه النسب مرتفعة جداً، قد تكون إشارة إلى مخاطر مالية أعلى.	يقوم المصرف بإدارة هيكله رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل وهذا ولم يتم المصرف بأية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلية رأس المال خلال السنة الحالية وبلغت نسبة كفاية رأس المال كالاتي: 2021 = 172% 2022 = 90% 2023 = 76% بلغ حساسية ايراد الفائدة جراء احتساب مخاطر أسعار الفائدة كالاتي: 2021 = 215120 ألف دينار عراقي 2022 = 1484029 ألف دينار عراقي. 2023 = 985705 ألف دينار عراقي. يدل ذلك عدم وجود مخاطر جوهرية ناتجة عن تذبذب في الأسعار الفوائد.																				
مصرف اشور	أن زيادة هذه النسبة (الديون / حقوق الملكية) عبر السنوات قد تشير إلى أن المصرف يواجه مستوى مرتفعاً من المديونية مقارنة بحقوق الملكية. يعتبر هذا مؤشراً على المخاطر المالية المرتفعة، حيث أن زيادة الديون قد تؤدي إلى ضغوط على التدفقات النقدية وقدرة المصرف على تحمل الأعباء المالية.	يستخدم المصرف منهجية (Bottom up Approach) لتحديد مستويات المخاطر المقبولة، واعتماد اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) من قبل لجنة المخاطر تم ادراج الديون المتعثرة والمغطاة بالكامل بالمخصصات والفوائد المتعلقة بها خارج قائمة المالي وكالاتي: 2021 = لا يوجد 2022 = 38 مليار عراقي 2023 = 36 مليار عراقي																				
	ظهر حساب المطلوبات الأكثر أهمية نسبية كالاتي:																					
		<table border="1"> <thead> <tr> <th>السنة</th> <th>ودائع العملاء</th> <th>أموال مقترضة</th> <th>المبالغ بالمليار عراقي</th> <th>المجموع</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>2021</td> <td>156</td> <td>113</td> <td>269</td> <td></td> </tr> <tr> <td>2022</td> <td>211</td> <td>207</td> <td>418</td> <td></td> </tr> <tr> <td>2023</td> <td>209</td> <td>192</td> <td>401</td> <td></td> </tr> </tbody> </table>	السنة	ودائع العملاء	أموال مقترضة	المبالغ بالمليار عراقي	المجموع	2021	156	113	269		2022	211	207	418		2023	209	192	401	
السنة	ودائع العملاء	أموال مقترضة	المبالغ بالمليار عراقي	المجموع																		
2021	156	113	269																			
2022	211	207	418																			
2023	209	192	401																			

إعادة اقراضها الى شركات والمشاريع أخرى. لدى المصرف أموال مقترضة ومنها قروض من البنك المركزي العراقي بهدف		
2021= انخفاض في الاستثمارات المالية عن السنة السابقة بمبلغ 20005000 دينار عراقي. 2022= لا يوجد تغير في قيمة الاستثمارات. 2023= ظهر انخفاض مشروعات تخت تنفيذ بمبلغ 1038101075 دينار عراقي وزيادة الاستثمارات المالية بمبلغ 1500000000 دينار. اما حساب الدائون يمثل حساب دائنو توزيع الأرباح مدور من السنوات الماضية ولم يستلموا هذه الأرباح من قبل المساهمين.	وفي السنوات الثلاث، الشركة تعاني من نقص في رأس المال العامل، مع تزايد هذا النقص عامًا بعد عام. هذا يعكس تحديات في إدارة السيولة،	شركة النخبة

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المدققين الخارجين المنشورة.

نلاحظ من الجدول أعلاه قيام المدقق بالإفصاح عن كامل الملاحظات تخص الهيكلية المالية وبشكل دقيق، ومؤشر جيد على جودة التدقيق؟

3-5-2. مؤشر جودة التدقيق هو مدى تطبيق معايير التدقيق الدولية والمحلية في عينة البحث.

لمعرفة مدى تطبيق معايير التدقيق الدولية في عينة البحث، قام الباحث بالاطلاع على تقارير التدقيق الصادرة عن عينة البحث وجد ما يلي:

3-5-2-1. مصرف اشور

2021= تم إشارة في تقرير على تطبيق معايير التدقيق الدولية.

2022= تم إشارة في تقرير على تطبيق معايير التدقيق الدولية.

2023= تم إشارة في تقرير على تطبيق معايير التدقيق الدولية.

3-5-2-1. شركة النخبة

من خلال اطلاع الباحث على تقارير التدقيق الخارجي خلال سنوات البحث وجد الآتي:

2021= تم إشارة الى تطبيق معايير التدقيق محلية (ادلة تدقيق) فقط.

2022= تم إشارة الى تطبيق معايير التدقيق محلية (ادلة تدقيق) فقط.

2023= تم إشارة الى تطبيق معايير التدقيق محلية (ادلة تدقيق) فقط.

نلاحظ من تحليل التقارير التدقيق لعينة البحث خلال سنوات الدراسة ان مدققي مصرف اشور ملتزمة بالتطبيق معايير التدقيق الدولية وهو مؤشر جودة التدقيق عكس شركة النخبة لم يلتزمون بالتطبيق تلك المعايير لا يحقق الجودة الكافية للتدقيق.

في نهاية البحث ومن خلال نتائج التحليلات أعلاه يثبت الباحث فرضية البحث وهي يستند البحث الى فرضية الرئيسة مفادها أن فهم طبيعة الهيكلية المالية وأساليب تمويلها لها الأثر في دقة تحديد وتقييم المخاطر مما يعزز مؤشرات جودة التدقيق الخارجي.

الاستنتاجات

1. وجود علاقات مترابطة بين متغيرات البحث تساهم في تخطيط التدقيق بشكل ذات يعزز جودته من جهة أخرى وإعطاء صورة حقيقية عن عدالة القوائم المالية مما يخدم مستخدمي تلك القوائم لاتخاذ القرارات المناسبة.
2. أن دراسة الهيكلية المالية من قبل المدقق بواسطة النسب المالية تؤثر الى وجود مخاطر مالية.
3. أن تحديد وتقييم المخاطر التدقيق تهدف تخطيط التدقيق بشكل فعال وتحديد الاستجابات المقيمة من المدقق.
4. أن قيام التدقيق بإجراءات التحليلية من خلال اعتماد خطوات هذا البحث في تحليل الهيكلية المالية وتحديد وتقييم المخاطر يحقق جودة التدقيق.

المراجع

1. احمد حلبي جمعة. (2011). التدقيق والتأكد المتقدم (المجلد 1). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
2. احمد خليل عبد بريسم، و محسن رحيمي دستجاردى. (2024). دور خصائص الخبرة والمنصب واتعاب المدقق وانعكاسها على جودة التدقيق. مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 49، العدد 142، الصفحات 116-125.
3. الاتحاد الدولي للمحاسبين . (2014). اصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكد الاخرى والخدمات ذات العلاقة. الولايات المتحدة الامريكية: الاتحاد الدولي للمحاسبين.

4. الفين ارينز، و جيمس لوبك. (2009). المراجعة مدخل متكامل. الرياض: دار المريخ للنشر.
5. الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. (2023). المعايير الدولية للمراجعة والفحص والتأكدات الاخرى والخدمات ذات العلاقة والمعايير والاصدارات المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. السعودية.
6. امان نايلي دواودة. (2015). محفزات تطبيق اعادة الهيكلة المالية في مؤسسة عمومية اقتصادية - حالة مؤسستين جزائرتين. ماجستير في علوم التسيير فرع مالية. الجزائر: جامعة الجزائر- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية.
7. اياد رشيد القرشي. (2011). التدقيق الخارجي منهج علمي نظريا وتطبيقياً. بغداد: مطبعة المغرب.
8. حسين كريم ابراهيم الشمري، و علي محمد ثجيل المعموري. (2024). تدقيق الامتثال لمبادئ البيانات الذكية ودوره في تحسين جودة التدقيق. مجلة دراسات محاسبية ومالية، الصفحات 1-16. تاريخ الاسترداد العدد 68 المجلد 19
9. خالد محمد طعيس. (نيسان، 2023). تأثير المخاطر المالية على ربحية المصارف -دراسة لعينة من المصارف الخاصة الاسلامية في العراق للفترة الممتدة من 2014-2019. مجلة الريادة للمال والاعمال، الصفحات 121-132.
10. سمير كامل محمد، و محمد ابراهيم راشد. (2012). دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية . الاسكندرية : دار التعليم الجامعي.
11. عبد الرزاق محمد عثمان. (1999). اصول التدقيق والرقابة الداخلية. موصل: جامعة الموصل.
12. عبد الكريم شيخ عبد القادر، و بن عزيزة عبد الباسط. (2024). الهيكل المالي وأثره في ربحية الشركات. ماجستير في علوم المالية والمحاسبية. الجزائر: جامعة بلحاج بو شعيب - عين تموشنت- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
13. عبد الوهاب نصر على، و شحاته السيد شحاته. (2014). الرقابة والمراجعة الداخلية والخارجية في بيئة التشغيل الالكتروني . الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.

14. غربي حمزة، و قمان مصطفى. (12, 2021). مكانة الضرائب في أمثلية الهيكلية المالية حسب موديفلياني وميلر اختبار تجريبي على عينة من المؤسسات الجزائرية. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية - جامعة باتنة، الصفحات 103-124.
15. كريمة علي كاظم الجوهر، شاكر عبد الكريم هادي البلداوي، احسان ذياب عبد، و احمد جاسم حمودي العبيدي. (2021). الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة وفقاً للمعايير الدولية والتشريعات المحلية (المجلد الثانية). بغداد: مكتب الجزيرة للطباعة والنشر.
16. محمد سامي راضي. (2011). موسوعة المراجعة المتقدمة. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
17. محمد علي ابراهيم العامري. (2010). الادارة المالية المتقدمة. الاردن: اثناء للنشر والتوزيع.
18. مي ابلحد افرام. (2024). استخدام نسب التحليل المالي لتقييم مخاطر السيولة للشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 16 العدد 51، الصفحات 446-467.
19. هشام طلعت عبد الحكيم ، و امانة احمد مظلوم. (2022). تأثير المخاطر السوقية في الاستثمار الاجنبي غير المباشر دراسته تحليلية في سوق العراق للاوراق المالية. مجلة العلوم المالية والمحاسبية، الصفحات 101-130.
20. هيام حسن وهبة، و سحر محمد مهران. (2021). الادارة المالية. مصر: جامعة عين الشمس.